

الرأي الثالث	
عندما يكون المواطن بوصلة القرار	
محميد المحميد	malmahmeed7@gmail.com
متوسط الاستهلاك السنوي. هذا الاستقرار هو ما تحتاج اليه الأسرة للتخطيط المالي السليم، فتعرف مسبقاً التزامها الشهري وتتجنب المفاجآت التي تربك ميزانيتها. ومن حيث العدالة والإنصاف، لم يكف الأمر الكريم بإتاحة التسجيل من الآن فصاعداً، بل وبشكل استثنائي، تم إقرار الأثر الرجعي من شهر مايو، وهو ذروة فترة ارتفاع الاستهلاك، مع إبداع كامل الفروقات لصالح المواطن.. هذه ليست مجرد تفاصيل إجرائية، بل هي رسالة واضحة بأن الحكومة عندما تتخذ قراراً لصالح المواطن، فإنها تذهب به إلى أبعد مدى ممكن لتحقيق العدالة، ولا تكتفي بالحد الأدنى. ومن حيث الدلالة السياسية والمؤسسية، فالقرار هو ثمرة نموذجية للتعاون البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بروح فريق البحرين الواحد الذي يقوده سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بكل اقتدار، والحكومة استمعت واستجابت وابتكرت حلاً نوعياً، فاكتملت الدائرة لخدمة الوطن. إن مسكن المواطن الأول ليس مجرد جدران، بل هو كيانه واستقراره وأمنه الاجتماعي، وعندما تتدخل الحكومة لتنظيم التزاماته المالية المتعلقة بهذا المسكن، فهي في الحقيقة تستثمر في استقرار المجتمع كله.. واليوم، وبفضل هذا الأمر الكريم لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، فإن الأسر البحرينية أكثر طمأنينة، لأن فاتورة الكهرباء والماء لن تكون بعد اليوم مصدر قلق موسمي، بل التزاماً ثابتاً ومعروفاً. شكراً لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء على هذا القرار الذي أكد مرة أخرى أن في ملكة البحرين قيادة تضع المواطن في قمة أولوياتها، ويكون فيه بوصلة القرار ومصطلحته.	

المجلس الأعلى للبيئة يطور خدمة تجديد ترخيص استيراد واستخدام المواد الكيميائية



المنشآت على الخدمة، ويعزز الالتزام بالمتطلبات البيئية والتنظيمية. وأوضحت الرميحي أن مواصلة تطوير الخدمات التي يقدمها المجلس الأعلى للبيئة تمثل أولوية لتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي وتحديث الإجراءات التنظيمية، مشيرة إلى حرص المجلس على توظيف التقنيات الرقمية وتبسيط الإجراءات، بما يدعم كفاءة العمل البيئي والرقابي، ويعزز فاعلية الخدمات المقدمة للمنشآت والمستفيدين.

في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى مواصلة تطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها طور المجلس الأعلى للبيئة خدمة تجديد ترخيص استيراد واستخدام المواد الكيميائية، التي تتيح للمنشآت المرخصة تجديد ترخيص البيئي بشكل سنوي وفقاً لاشتراطات المجلس الأعلى للبيئة، بما يعزز الالتزام بالمعايير البيئية ومتطلبات السلامة.

وشمل تطوير الخدمة الانتقال من مدة إنجاز تبلغ 5 أيام عمل إلى التجديد التلقائي للتراخيص المستوفية للاشتراطات، إلى جانب عدد من فرص التحسين، تمثلت في تقليل اتفاقية مستوى الخدمة بنسبة 25% كحد أدنى، وتحسين واجهة وتجربة المستخدم وتبسيط الإجراءات، وتقديم الخدمة بشكل تلقائي، وتحسين الأنظمة المعمول بها، وتحويل استمارات التقديم إلى استمارات إلكترونية، وتوحيد معلومات الخدمات المنشورة في جميع القنوات.

وفي هذا السياق أكدت أمّته حمد الرميحي الرئيس التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة أن تطوير خدمة تجديد ترخيص استيراد واستخدام المواد الكيميائية يعكس توجه المجلس نحو تقديم خدمات أكثر سهولة وكفاءة، من خلال أتمتة إجراءات التجديد للتراخيص المستوفية للاشتراطات المعتمدة، بما ييسر حصول

النائب العام: احتفاظ المملكة بالفئة الأولى في مكافحة الاتجار بالأشخاص يعكس التزامها بحماية حقوق الإنسان



الذي يوليه النائب العام لمنظومة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص وحرصه على تطوير آليات العمل القضائي المتخصص، الذي أسهم في تطور مهنية التحقيق في هذه النوعية من الجرائم وتبوء المملكة ذلك المركز المتقدم في التصنيف الدولي.

في هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها وتعزيز إجراءات حماية الضحايا بما يسهم في ترسيخ سيادة القانون ودعم الجهود الوطنية في هذا المجال. من جانبه أعرب رئيس نيابة الاتجار بالأشخاص عن تقديره للدعم المتواصل

وتطوير منظومة العدالة الجنائية وحماية حقوق المجني عليهم وصون كرامتهم في إطار نهج وطني يرتكز على تطبيق القانون والالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة. كما أشاد النائب العام بجهود نيابة الاتجار بالأشخاص في مباشرة التحقيقات

استقبل الدكتور علي بن فضل البوعينين النائب العام المستشار الدكتور علي الشويخ رئيس نيابة الاتجار بالأشخاص وأعضاء النيابة، بمناسبة احتفاظ مملكة البحرين بتصنيفها ضمن الفئة الأولى في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام 2026، وذلك للعام التاسع على التوالي.

وأكد النائب العام أن استمرار مملكة البحرين في تحقيق هذا الإنجاز الدولي يعكس ما توليه المملكة من اهتمام لتعزيز العدالة وحماية حقوق الإنسان بفضل التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وما توفره الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، من دعم متواصل للجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص

النائب أحمد السلوم: «حياة أفضل» تعاملت مع نحو 1415 حالة



الجمعية خلال العام الماضي ينبع من الإيمان بأن خدمة المجتمع لا تقتصر على تلبية الاحتياجات الأساسية فحسب، بل تمتد إلى تعزيز جودة الحياة، ودعم الاستقرار الأسري والاجتماعي، وتوفير أنشطة ومبادرات تسهم في تنمية الأفراد وإثراء الحياة المجتمعية، مشيراً إلى أن عمل الجمعية يشمل تحسين ظروف الأسر وتعزيز استقرارها».

السلوم أن اجتماع الجمعية العمومية يمثل محطة أساسية لمراجعة الأداء وقياس أثر البرامج المنفذة، وليس مجرد استعراض للأرقام، مشيراً إلى أن الجمعية تحرص على توجيه مواردها إلى الاحتياجات الأكثر أولوية، ومتابعة مدى انعكاس المساعدات والمشاريع على الأسر والمستفيدين بصورة فعلية. وأوضح النائب السلوم أن تنوع البرامج التي نفذتها

كما ناقش الأعضاء الميزانية التقديرية لعام 2026، والتوجهات المتعلقة بتطوير البرامج ورفع كفاءة الإنفاق، وتعزيز قدرة الجمعية على الاستمرار في تقديم خدماتها، مع التوسع في بناء الشراكات مع مؤسسات القطاع الخاص والداعمين بما يسهم في استدامة المبادرات وزيادة أثرها المجتمعي.

من جهته، أكد رئيس مجلس الإدارة النائب أحمد صباح

عقدت جمعية حياة أفضل الخيرية اجتماع جمعيتها العمومية العادية، برئاسة رئيس مجلس إدارتها النائب أحمد صباح السلوم، وذلك بمقر الجمعية في منطقة الزنج، حيث جرى استعراض ومناقشة التقريرين الأدبي والمالي للجمعية عن عام 2025، إلى جانب الميزانية التقديرية لعام 2026، ومناقشة توجهات وأولويات العمل خلال المرحلة المقبلة.

واستعرض الاجتماع حصاد الجمعية خلال عام 2025 وما نفذته من برامج ومبادرات في مجالات المساعدات الاجتماعية، الدعم التعليمي، تأهيل وصيانة المنازل، والبرامج المجتمعية والترفيهية والصفية، حيث تعاملت الجمعية مع نحو 1415 حالة ضمن برامجها المختلفة، فيما تجاوزت قيمة المساعدات المقدمة 31.5 ألف دينار، إلى جانب تخصيص أكثر من 10.5 آلاف دينار لأعمال تأهيل المنازل.



جامعة البحرين للتكنولوجيا ومجموعة «Savvy» توقعان مذكرة تفاهم لتعزيز التعليم والمواهب والابتكار في مجال الألعاب الإلكترونية



التعليم والمواهب المتصلة بهذا الحقل التكنولوجي المهم، حيث تنطلق إلى دعم تبادل المعرفة، وتطوير المواهب المستقبلية، والمساهمة في استثمار نمو منظومة الألعاب الإلكترونية في جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

إدارة المواهب في مجموعة سافي للألعاب قائلاً: إن مستقبل صناعة الألعاب الإلكترونية يعتمد على الابتكار والموهبة والتعاون الهادف بين المؤسسات الأكاديمية والشركات العاملة في هذا المجال، لذلك نسعدنا الشراكة مع جامعة البحرين للتكنولوجيا، لتطوير

والتقدم التكنولوجي. تمكننا هذه الشراكة من استكشاف مسارات جديدة تربط التعليم باحتياجات الأسواق الصاعدة والمساهمة في إعداد الخريجين المؤهلين للمساهمة في اقتصاد الألعاب الإلكترونية المزدهر». بدوره، أشار رامي بوسبيت رئيس قسم

جهته، أكد رئيس جامعة البحرين للتكنولوجيا أن هذه الاتفاقية تدعم التوجه الاستراتيجي للجامعة لتطوير خريجين مؤهلين للعمل في القطاعات والاقتصاد الناشئة والمبتكرة. وقال: «تقدم قطاعات الألعاب والرياضات الإلكترونية فرصاً كبيرة للإبداع والابتكار

وقعت جامعة البحرين للتكنولوجيا (UTB) ومجموعة سافي للألعاب (Group Savvy) مذكرة تفاهم لتعزيز التعليم والمواهب والابتكار في مجال الألعاب والرياضات الإلكترونية، وذلك بحضور الدكتور محمد بن مبارك جمعة وزير التربية والتعليم رئيس مجلس أمناء مجلس التعليم العالي، وهشام الرئيس رئيس مجلس إدارة الجامعة، وعدد من المسؤولين والمختصين.

وقد وقع المذكرة ممثلاً لجامعة البحرين للتكنولوجيا الدكتور حسن علي الملا رئيس جامعة البحرين للتكنولوجيا، وعن مجموعة سافي للألعاب الإلكترونية الأستاذ رامي بوسبيت رئيس قسم إدارة المواهب في المجموعة. وقد أشاد وزير التربية والتعليم ورئيس مجلس التعليم العالي بهذه الخطوة التي تدعم جهود جامعة البحرين للتكنولوجيا في مجال التعليم الرقمي والإبداعي، في ظل الأهمية المتزايدة لصناعة الألعاب والرياضات الإلكترونية كمحرك للنمو الاقتصادي، مؤكداً دعم وزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم العالي لمثل هذه الشراكات النوعية التي تخدم قطاع التعليم في مملكة البحرين، وتمثل شراكة نوعية في التوجهات والسياسات التعليمية التي تقوم على اكتساب المهارات التقنية، من

«بلدي الشمالية» يناقش استملاك عقار لـ«الجنبة الخيرية» وتسريع صيانة الطرق ومجاري الأمطار



العامه لدراسته، بالتنسيق مع المعنيين في الوزارة واتخاذ اللازم بشأنه، بما يتيح بحث آليه أكثر فاعلية للتعامل مع الحالات الطارئة، مع مراعاة الطليات المتعلقة بترميم المنازل وتركيب عوازل الأمطار.

لاحتياجات الأهالي. وقرر المجلس كذلك إحالة مقترح فصل ميزانية الحالات الطارئة عن مخصصات طلبات الترميم وتركيب عوازل الأمطار ضمن مشروع تنمية المدن والقرى إلى لجنة الخدمات والمراقق

رفع الإصرار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رد الوزارة على التوصية السابقة.

وفي إطار الاستعداد لموسم الأمطار اتفق المجلس على رفع توصية إلى وزير شؤون البلديات والزراعة للاستعجال في تنظيف وصيانة مجاري تصريف المياه، ومعالجة المشكلات المرتبطة بتصريف مياه الأمطار.

كما قرر إحالة موضوع عدم صيانة الهبوطات الأسفلتية والحفر في شوارع وطرقات الدائرة التاسعة بمدينة حمد إلى لجنة الخدمات والمراقق العامة، لدعوة المعنيين في وزارة الأشغال ومناقشة المشكلة، وبحث الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

وفيما يتعلق بأعمال رصف الطرق اتفق المجلس على رفع توصية إلى وزير شؤون البلديات والزراعة لإيجاد حل عاجل لمشكلة الرصف في الدائرة الخامسة، ولا سيما بمنطقة سار، إلى جانب رفع توصية أخرى للاستعجال في تنفيذ أعمال الرصف الجزئية بالقرب من مشروع بيوت البديع بشوارع رقم (5)، تلبية

الاجتماعية والإنسانية، وبسبب وصول المستفيدين والمتطوعين إليها، فضلاً عن توفير بيئة ملائمة لإدارة برامجها ومبادراتها الخيرية، ولا سيما في ظل عدم ملائمة مقرها الحالي لمتطلبات العمل الإداري والأنشطة التي تنفذها. وأفادت وحدة الدعم الفني بأنه لا مانع من الناحية الفنية من استملاك العقار للغرض المقترح، فيما أوصت اللجنة المالية والقانونية برفع توصية إلى وزير شؤون البلديات والزراعة بشأن استملاك العقار وإنشاء مقر للجمعية.

وفي سياق الردود الوزارية الواردة إلى المجلس أفادت شؤون البلديات والزراعة بأنه لا محل لإصرار المجلس على مقترح تركيب إشارة ضوئية للمشاة، موازية لخطوط عبور المشاة من الجهتين، بين الدواوين الرابع والخامس على شارع الشيخ حمد بجمعي 1205 و1206 في مدينة حمد، موضحة أن الإصرار لا يستوفي المتطلبات القانونية، لانقضاء المدة المحددة في قانون البلديات، التي تتيح للمجلس البلدي

كتب: محمد القصاص

ناقش مجلس بلدي المنطقة الشمالية صباح أمس عدداً من الموضوعات الخدمية، أبرزها مقترح استملاك عقار لإنشاء مقر دائم لجمعية الجنبة الخيرية، وتسريع أعمال رصف الطرق في عدد من المناطق، ومعالجة الهبوطات الأسفلتية والحفر، إلى جانب الاستعداد لموسم الأمطار وصيانة مجاري تصريف المياه.

وبحث المجلس مقترح استملاك العقار رقم (05026527) بمنطقة الجنبية في مجمع 575، لإنشاء مقر دائم لجمعية الجنبية الخيرية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، وذلك بناءً على مقترح تقدمت به نائب رئيس المجلس ممثلة الدائرة السابعة زينة جاسم علي، وناقشته اللجنة المالية والقانونية خلال اجتماعها الثاني من دور الانعقاد الثاني. ويهدف المقترح إلى توفير مقر مناسب يتلاءم مع حجم أعمال الجمعية وخدماتها